





رسالة في البحث والمناظرة ، تأليف مسعود الشيرازي ، كمال الدين ( - ٥٩٠ هـ ) . كُتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢١٢ ق ٢١٢ م ١٠٢١٥

١٢٢٢

نسخة جديدة ، خطها ممتاز ، ناقصة الآخر .

مجموع المؤلفين ٢ : ٢٢٧ ، الأثرية ٣ : ٦٧

١ - المنطق أ - الشيرازي ، مسعود الشيرازي



عمد اور اقد باثنا عشر

٩٢

عبد القادر  
ببر المغن

رساله في البحث  
والمناظره



شرح المروسي على رسالة آداب السمرقندي  
[خبر المكتبة الأزهرية ص ٤٦٧/٣]

جامعة الوردان - قسم المخطوطات

شرح المروسي على رسالة آداب السمرقندي  
كمال الدين محمود الرومي

١٤٠٠ ق  
١٦١

ر. ش. لا



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسول الله وصحبه  
 جميعين وبعد فقد قال الامام الخفقي والحكام الخفقي  
 سلطان الحكام المتأخرين جامع جميع فضائل العلماء  
 المتفهمين مولانا شمس الملكة والدين السمة وقندي نفقده  
 الله بخوفه بالعلم اجتنابه **المنه** علينا من سرق عليه **لوا**  
 افضل النعم الذي هو بونه **الفعل** وذلك الواجب  
 فهو الله تعالى ولو اردف المصنف رحمه الله تعالى بالصلوة  
 على النبي وآله عليه السلام والحمد لله الذي هدانا لهذا  
 لكان اولي به **هذه رسالة في ذاب الحجب** وطرق المناظرة  
 التي **يجب على كل متعلم** وقيل التعلم والتعلم بالذات  
 واحد وبالاختبار اثنان فان شئ واحد هو السابق تا الى الخليل  
 يحصل معلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما ويا  
 لقياس الى الذي يحصل منه تعلما فمثل مل فالتعلم فيه يظهر كذا  
 بالمثل ما فيه **تكون** تلك الاداب **حافضة له**  
**التي** **تكون** **من الصلوة** وهي سلوك طريق لا يوصل  
 الى المظنة وقيل فقد ان ما يوصل اليه ويقابلها الحمد لله والارادة  
 فعلية الاول تكون سلوك طريق يوصل الى المظنة وعلى الثاني  
 وجد ان ما يوصل اليه والحمد لله تطلق ارادة على الدلالة على  
 ما يوصل الى المظنة وهي هذه المعنى تقابلها الضلال وهو الدلالة  
 على ما يوصل الى المظنة **طريق** **الفهم** **والفهم** **والفهم** **والفهم**

من المجموع محولا وان لم يكون كل واحدة على حدة ذلك  
 وشايتها ان كون العلم محولا انما هو في بعض الماهيات  
 الحقيقية العلم في حجب الحقيقة اساني الكل فلا كما  
 لمجوع والبيت وكلاهما منظومة اما الاول فلان العمل  
 ان اخذت باعتبار المجموع تكون علمة تامة واخذت  
 باعتبار كل واحدة تكون كل منها علمة ناقصة و  
 كل من العلمة التامة والناقصة لكونها مغايرة للعلل  
 بحسب الذات لا بحسب غيرها مثلا فان قلت اخذت  
 المادة والصورة من حيث الاجتماع يكون عين المعلل  
 فيمكن جعل المجموع احاصل منها اذا لوحظ بالتفصيل  
 مع فاعل معلول وم ادنا ذلك قلت الكلام فما اذا  
 اخذ العلل الاربع في التعلم ولا شك ان اجتماعها  
 من جهة الوجوهين الذين ذكرناهما اما احتمال الذي  
 ذكرت انت فخرج منها كثر فيه واما الثاني فلانه  
 مخالف كما المشهور فيما بين الجمهور من ان العلم في حجب  
 ان يكون مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو  
 من مذهب المتأخرين او يكون متصا وقافي بجملة كما ذهب  
 اليه المتقدمون المحققون على المثالين المذكورين  
 ظاهر حالهما انه لا يناسب شئ منهما كما هو المقصود  
 منها فافترس ما هو الاوجه من الوجود والنظر **والدليل**  
**هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وهو ان**  
**هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وهو ان**

هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وهو ان  
 هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وهو ان

واو  
 في بعض  
 بحسب  
 كما مجموع  
 على

على  
 المثالين  
 ذكر  
 ذكر  
 ولا شك  
 ذكرناهم

فخرج



اعلم ان لفظ العلم قد يطلق في المشهور على عدة معان  
 احدها مطلق الازاكن الذي يحتم التصور والتصديق اما  
 مطلقا او مقيدا بكونه يقينا واثباتها مطلق التصديق  
 الذي يتناول اليقيني وغيره من الاحكام وشايتها التقيد  
 يقيني اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد بالحزم الثابت  
 المطابق لتوافق ولا يحسن ان يحمل ههنا على المعنى الاول  
 لانه يتعم بان يصدق التعريف على المعانيات ايضا فينبغي  
 ان يحمل اما على المعنى الثاني فيكون تعريف مطلق الدليل  
 الذي يتناول القطعي وغيره واما على المعنى الثالث  
 فيكون تعريف للدليل القطعي الذي يقال له البراهان  
 ايضا وهذا النسب واليقين بهذا المقام لان استحالة  
 الظن في مقابلة العلم بعينه مع ان التعريف الازاكن  
 بعد تعريف الدليل مما يورده جدا وينبغي ان تعريف  
 ايضا ان المارد من المذمور ههنا ما هو على  
 وجه النظر والاكتاب وهو ان يحصل المطلوب من التي  
 بان يحرك الذهن من ذلك المطلوب مشغورا به من  
 وجه الى مباديه نعم منها البه وانما اطلاق صاحب هذا  
 التعريف ههنا ولم يسميهم بهذا القيد اعتمادا على الشدة  
 ان الدليل من طرق النظر فعلى هذا اسقط الاغراض عليه  
 بانه غير مانع لدخول المذمومات البنية الموازيه بالنسبة  
 اليها لان علوما مستلزما لعلوم لوازمها مع انها ليست

ليست بدلا بل بالنسبة اليها فمائل والمارد بقوله  
 بشي اخر ما يكون ورا ما ذكر المذموم اي لا يكون بغيره  
 ولا جرة فعلى هذا يلزم ان لا يصدق التعريف على  
 الكل الذي استدل بشيونه على بشيونه جزئية  
 مع انه بالنسبة اليه دليل على اشتباهه بالاشياء  
 ان يحمل هذا التعريف على اصطلاح المعقولين فان  
 الدليل عندهم عبارة عن مجموع الاقوال التي يوردي  
 تصديقها الى تصديق قول ورا ذلك مجموع مقدمات  
 الدليل بالنسبة الى كل واحدة منها بخلاف اصطلاح  
 الاصوليين فانهم يقولون الدليل على وجود الصانع  
 هذا العالم والمدلول الصانع تعالى وتقدس فيكون  
 عندهم عبارة عما استدل بوقوعه وبشي من خالاه  
 على وقوعه وعلى شي من اوصافه على ما مر حواه في  
 موضع والكل بالنسبة الى جزئه من ذلك القيل فانهم  
 لا يقال قد يكون المدلول عندنا كيقين بطلق عليه  
 التي مع انه ليس بشي لانا نقول المارد بالشي ههنا اما  
 هو المشهور من معناه اللغوي لاما هو بمعنى الثابت  
 يعني ما يمكن ان يعلم ويحيز عنه ولا شك ان هذا كما يصدق  
 على الموجودات يصدق ايضا على المذمومات او نقول  
 ان المذموم له شئ في الذهن اذ العلم كما هو المصنف  
 من شئ من المذموم البرهان بنية وبيده بقوله تعالى اذا



يحيى ان يقول كون فيكون واعلم ان في هذا المقام

ح  
خارجنا

اراد شيئا ان يقول كون فيكون واعلم ان في هذا المقام  
نظروا ان المنزوم بين الشئين عبارة عن ضرورة تحقق  
احدهما عنه تحقق الاخر فحيى هذا يلزم ان لا يتحقق  
تحقق العلم بالمدلول عن تحقق العلم بالدليل الصلا  
فحيى يلزم ان لا يصدق التعريف الا على ما هو بين  
الانتزاع من الدليل ان حمل على اصطلاح المنطوق و  
اما ان حمل على اصطلاح الاصوليين فلا يصدق سلك  
دليل الصلا وهو ظاهر مع انه يصدق على ما ليس بالدليل  
عند فهم عبارة عن امثاله كافية البنية الانتزاع كسب  
ن اجز التعريف اصطلاح الكيزان فمائل وقوله وهو المدلول الاظهر  
انه لا يبعد من اجز التعريف **الامارة** في اللغة هي العلامة  
وسمى اصطلاح عبارة عن الحجة **التي يلزم من العلم بها**  
**الظن بوجود المدلول** والظاهر ان الماد بالعلم هو اليقين  
كما ذكرنا والظن هو التصديق العارضي عن الحكم وهذا  
يصدق على غيره من الاوراكات فضلا **وقيل** ان هذا  
التعريف ليس بمنعكس لانه لا يصدق على الامارة  
التي يلزم من اليقين بها الظن لعدم شئ اخر واجيب  
عنه بانه الماد بالوجود انهم من ان يكون ههنا او هن  
جنا ولا ينقض التعريف بما ذكرتم لتحقق الوجود في ذهن  
قته فان قلت لا يجوز ان يكون للمحدوم وجود في الذهن  
والا يلزم ان يكون له وجود في الخارج انه اذا كان في وجود  
او خارجا ولا ينقض التعريف بما ذكرتم لتحقق  
الوجود في ذهن غيره فان قلت سلك فان قلت

عنه هي العلامة

على الدلالة على ما يوصل الى المطلب وهي بحد المعنى نفا  
بها الاتصال وهو الدلالة على ما يوصل الى المطلب **وتسبيل**  
**عليه طريق الفهم والتفهم** وانما جعل كلاما من الكلام  
والتسبيل متندا الى الاداب الفقه وان لم يتحقق ذلك  
بدون رعابتهما والتحققا عليها تنبها على ان التحصيل ينبغي  
ان لا يتحقق وقوة على الفواخر والاداب عن الرعاية  
الصلا وان لا يلزم ان يكون وجود علمه ايا ما وجهه على  
السوية في الاعضاء والنم زعن قوع الغاطسة الغاظرات  
والاجاث وقد يقال انما جعل نفس الاداب حافظة  
لانفسها مبالغة وتاكيدا بطريق الطلاق المتعلق **وهي**  
اي تلك الاداب **وان كانت متداولة** اي من  
تداوله الابدي اي اخذته بين الحقيقتين المتفتتين  
**لكنها ما كانت منظومة في سلكها** النظام هو الجمع  
والسلك هو الكيفية ومجموعة في عقد وهي القلادة  
**اردت نظم منشورها وجمع ما ثوبا** المنشور المنفق  
والمانور المروي **تحفة** اي هدية **لصلاح العبد** سلك  
**الصدور** ورواها **شعر** الاما مثل والاقام  
**بحسب الدين** شبه الرحمن ادام الله تعالى بركانه  
**فالتمست** اي طلبت بمعنى الافة لا بمعنى الاصطلاح  
فلا يتوجه ما قيل ان التماس لا تناسب هذا المقام لانه يخص  
بمقام المساواة بين طرفي الكلام **الحاصل** القبول وهو ما يطابق





الواقع والالهام القائل المعنى في القلب بطريق القبط  
**من الحكيم الوهاب** هذا غامض كلامه من الخطبة منها  
 بيت لفاتك منها وهي مرتبة على ثلاثة **فصل** ومعنى  
 كون الرسالة مرتبة على تلك الفصول اثنا عشر بابا  
 بحيث يقع كل منها في موقعه **الاول في التعريفات**  
 اي تعريفات الالفاظ المستعملة في ما بين المناظر **والثاني**  
**في الترتيب** اي ترتيب الجمل في **الفصل الثالث**  
**في الترتيب** اي ترتيب الجمل في **الفصل الرابع**  
 يدل عليها والارضا اخترع المصنف رحمه الله تعالى الترتيب  
 لنفسه **الفصل الاول في التعريفات** اما من  
 النظر واما من النظر بمعنى الابصار والانتظار وهي ههنا  
 عن معنى مطلق عليه ثم فتم قول **النظم** بمعنى النفا  
 النفس الى المعاني يدل عليه استعماله في تفسيره بقوله  
**بالبحيرة** وهي لقب بمنزلة النظم للبحر **من الجانبين**  
 اجابى المتخمين في شيوت الحكماء وانتظامه كسب  
 متفاهم ثم فهم وان كان اسم كسب مفهوما للغة  
 وانما قيل بقوله **في النسبة** لان النظم من المتخمين لا  
 يكون الا فيها وهكذا تفيد النسبة بقوله **بين الشين**  
 الذين اجدهما الحكماء عليه والآخر الحكماء والنسبة  
 بينهما شيوت الحكماء به كما حكم عليه او شيوت عنده  
 او منافاة اياه وقوله **الظهر القوي** اخترازا عما لا يكون  
 تلي

جعل كلاما من الحفظ والتسهيل متبعا الى الاداب فيها  
 وان لم يحقق ذلك بدون رعايتها والتحفظ عليها بتبينها  
 على ان يحصل ينبغي ان لا ينقلب وقوفه على تلك القوا  
 عد والاداب عن الرعايته الصلا وان لا يلزم ان يكون و  
 جود علمه اياها وجعله على السوية في الاعتصام والتميز  
 عن قور الغلط في المناظرات والابحاث وقد يقال انما  
 جعل نفس الاداب حافظة لانفسها مبالغة وما كيدا  
 لطريق اطلاق المتعلق على المتعلق **وهو** اي وتلك  
 الاداب **وان كانت متداولة** الاي من تداوله الابدري  
 اي اخذت ببعض المحققين المتفهمين **لكنا ما كانت**  
**منظومة في سكت** النظم هو الجمع والسكت هو الحفظ  
 ومجموعة في عقد وهي القلادة **اردت نظم منشور**  
**جمع ما شورا** المنشور المتفق والمشاورة **ويختص**  
 اي يحد منه **للأخ** **المرتب** **بكت** **الصدر** **ور** **والاعيان**  
**شيرة** **الامثال** **والا** **ان** **نجم** **الدين** **شيرة** **الدين**  
**ادام** **المرتب** **بكت** **والتمت** **اي** **طلبت** **بمعنى**  
 اللغة لا بمعنى الاصطلاح فلما يتوهم ما قيل ان الالتماس  
 لا يناسب هذه المقام لانه يختص بمقام المساواة بين  
 طرفي الكلام **الحكام القواب** وهو ما يطابق الواقع والال  
 لهام القائل المعنى في القلب بطريق القبط **من الحكيم الوهاب**  
 هذا غامض كلامه من الخطبة منها



**وإن مرتبة على ثلاثة فصول** ومعنى كليون كون الرسالة  
 مرتبة على تلك الفصول التي هي عليها بحيث يقع كل  
 منها في موقعه **الاول في التعريفات** أي تعريفات الألفاظ  
 المتداولة في ما بين المناظرين **والفصل الثاني في**  
**ترتيب البحث والفصل الثالث في المسائل**  
**التي اخترعها** أي اخترعت النكات التي تدل عليها والآ  
 ما اخترع المصنف رحمه الله تلك المسائل انفسها **الفصل**  
**الاول في التعريفات المنقولة** إياها من النظر وأما من  
 النظر بمعنى البصائر والانتظار وهي حسن عبارة فمن معنى  
 مضطج عليه فمفعول قوله **النظر** بمعنى التفات النفس إلى  
 المعاني بدل عليه استعمل في تقييده بقوله **بالبصيرة**  
 وهي لقب بمنزلة النظر للبحر **من الجانبيين** أي جانبي  
 بني المتخمين في ثبوت الحكم وانتفاءه بحسب  
 متفاحصهم فمفهومهم وإن كان أنهم بحسب مفهوم النظم  
 وإنما قيد بقوله **في النسبة** لأن النظم من المتخمين لا  
 يكون إلا فيها وهكذا تقييده النسبة بقوله **بمين التبيين**  
 اللذين أحدهما الحكم ككلامه والآخر الحكم ككلامه والنسبة  
 بينهما بثبوت الحكم ككلامه بـ ما حكم عليه أو ثبوت نفيه  
 أو انتفاءه إياه وقوله **الظاهر بالمتوابع** احترازاً عما لا يكون  
 الغرض منه الظاهر المتوابع لأنه لا يسي ذلك منظاراً لظاهر  
 ولا يخفى أن يكون الظاهر المتوابع فرضاً من النظر المذكور في الفصول

لأبوكب

لا أبوكب وجوب حصوله عقيب ذلك النظر ولا ينبغي أن  
 يكون شيء آخر من ضامته ومما لها كونه عليه من تحقيق فيجوز  
 هذا التعريف بفتح عدة سوالات أو ردودها عليه  
 أنه قد يكون الحكم من جانبي الخصومة كما بينهما تليظ  
 الخصم صاحب الزامه فقط فلا يصدق عليه هذا العلم  
 فلا يكون جامعاً وشأنها أنه قد يظهر أن المناظر غير متصيب  
 وبالشأن أن السائل إذا اقتصر على المنع كمن يصدق عليه  
 التعريف المذكور لأن النظر من الجانبيين هو الفكر منهما  
 وليس بينهما فكر من جانب السائل لأن المنع لا  
 يصدق عليه ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى  
 استلزام ما ليس معلوم وذلك هو الفكر ليس إلا  
 وإجماعاً أنه أن كان أحد من الجانبيين جانبي المحلل والتا  
 بل فلا دلالة للفظ عليه وإن كان العلم منه كما هو المفهوم  
 من اللفظ لا ينتقض التعريف بالفكر الواقع عن المحلل و  
 المتعلم في أحد جانبي الحكم فقط وبالفكر الصافي دون  
 التخمين المتوافقين أو المتخمين من غير شكهم وبلفظ  
 وإذا غرقت هذه الاستدانة كما فتأمل في تحقيق القيود  
 على ما ذكرنا يظهر لك وقع كل منها بلا الكلفة وأعلم أن هذا  
 التعريف شتمل على المحلل الأربع كما هو المشهور فالنظم إشارة  
 إلى العادة الصورية والجانبيان إلى العادة الفاعلية وقد يقال  
 النظر يدل على النظم الذي هو الفاعل وهو العقل منها والنسبة

الـ



اشارة الى المادة واظهر الصواب الى العلة الغائية فعلى هذا  
ما ذكرنا يكون العمل كلها مذكورة بالمطابقة ونظري نقطه تكون  
واحدة منها مذكورة بالالتزام وما سواها بالمطابقة فافهم  
فان قيل ان العمل مبني على العمل فلما يصح التعريف بها  
وايضاً لا بد ان يكون مادة الشيء داخله فيه والنسبة ليست  
كذلك بالنسبة الى ما هو المفعول فيها وايضاً يجب ان يكون  
صورة الشيء مقدرة عليه بالذات والوجود فلا يصح  
ان تحمل هي عليه بالحقيقة قلنا ان تعريف الشيء بالعمل ليس  
معناه ان تعريف بالعمل انفسها بل الماهية يحصل بها  
بالقياس الى العمل كلها او بعضها معان محولة عليها فتم  
فيه تلك الماهية بها على ان اطلاق الكما الصورة والمادة  
على النظم والنسبة ليس على طريق الحقيقة بل على وجه  
التجوز والنسبة والنسبة وحينئذ يندفع السؤال ايضا وقد  
يجب من السؤال الاول وجهين افرين احدهما ان يقال  
ان المفعول في العمل لا كل واحدة منها يجوز ان يكون العمل  
من الممكن محولا وان لم يكن كل واحدة على حدة ذلك و  
ثانيها ان كون المفعول محولا اياها هو في بعض الماهيات الحقيقة  
انهم في حسب الحقيقة اما في الكل فلا كما يجوز والبسب  
وكلاهما منطوق فيه اما اول اما الاول فلان العمل ان خذت  
بانتهار المفعول تكون علة عامة واخذت باعتبار كل واحدة  
تكون كل منها علة خاصة وكل من العلة النامة والافضل الكاوت

فانما

مغاير العمل بحسب الذات لا بحسب عليها مطلقا فان قلت  
ان خذت المادة والصورة من حيث الاجتماع يكون عين  
العمل فيكون فيمكن جعل المجموع الحاصل منها اذا لو خلا  
بالفصيل مع فالعمل وم اذا ذكر قلت الكلام فما اذا  
اخذ العمل الرابع في التعريف والاشارة ان احتملها منضم  
في الوجهين المذكورين ذكرناهما واما احتمال الذي ذكرت  
انت فمخرج عما يجوز فيه واما الثاني فلانه يخالف  
ما هو المشهور فيما بين الجمهور من ان المفعول يجب ان يكون  
مساويا للمفعول في العموم والخصوص كما هو مندوب المتأخرين  
ان لا يكون متصلا في الجملة كما ذهب اليه المتقدمين  
على المثالين المذكورين فلهذا انما لا يتناسب شيء  
منها لما هو المقصود منها واختار ما هو الاوجه من الوجود  
وانظر **والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بالشيء**  
**اخر وهو المدلول** اعلم ان لفظ العلم قد يطلق في المشهور  
على عدة معان احدها مطلق الادراك الذي يعبر بالتصور  
والتصدق اما مطلقا او مقيد بكونه يقينا واغلبها مطلق  
التصدق الذي يتناول اليقيني ويتره من الاحكام وثالثها  
التصور في اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد والجازم الثابت  
المطابق للمواقع ولا يمكن ان يحمل ههنا على المعنى الاول  
لانهم بان تصديق التعريف على المسميات ايضا فيبغي  
ان يحمل اما على المعنى الثاني فيكون تعريف مطلق الدليل الذي





يتناول القطعي وغيره واما على المعنى الثالث فيكون تمهيد  
 للدليل القطعي الذي يقال له البرهان ايضاً وهذا النسب  
 واليقين بهذا المقام لان استعمال الظن في مقابلة العلم يعينه  
 مع ان تعريف الامارة بعد تعريف الدليل مما يوجب جذا  
 وينبغي ان تعريف ايها ان الماد من اللزوم المذكور ههنا  
 ما هو على وجه النظم والاكساب وهو ان يحصل المطلوب  
 من الشيء بان يتحقق الذهن من ذلك المطلوب مشعوراً  
 به من وجه الى مصاديقه ثم منها اليه واما اطلاق صاحب  
 بهذا التعريف ههنا ولم يهتم بهذا القيد اعتماداً على شهرة  
 ان الدليل من طرق النظم حتى هذا سقط الاثر الصلي عليه بالنسبة  
 فترى ما وقع له قول المازومات البتينة اللوازم بالنسبة اليها  
 لان علمها مستلزمة لعلوم لوازمها مع انها ليست  
 بدلائل بالنسبة اليها فتأمل وانما ارد بقوله بلني اخر ما يكون  
 واما ما ذكره المازومات اي لا يكون غيبه ولا جرة فعلى  
 يلزم ان لا يصدق التعريف على الكمال الذي استدل به  
 على شيوته جزمه مع انه بالنسبة اليه دليل بلا اشتباه  
 الاظم الا ان يحمل هذا التعريف على اصطلاح المتكلمين  
 فان الدليل عندهم عبارة عن مجموع الاقوال التي يودي  
 تصديقها الى تصديق قول ورا ذلك مجموع محينة  
 يخرج عن التعريف من حيث الظاهر مجموع مقدمات الدليل  
 بالنسبة الى كل واحدة منها بخلاف اصطلاح الاسوليين  
 بخلاف

بخلاف اصطلاح الاسوليين فانهم يقولون الدليل  
 على وجود الصانع بهذا العالم والمدلول الصانع تعالى  
 وتقدس فيكون عندهم عبارة عما يستدل به  
 قوته وبشي من خالاته على وقوع غيره وعلى شيء  
 من اوصافه على ما لم حواه في موضعه والكل بالنسبة  
 الى جزئه من ذلك القيل فانهم لا يقال قد يكون  
 المدلول مد ميته فكيف يطلق عليه الشيء مع انه  
 ليس بشي لانا نقول ان الماد بالشيء ههنا اما هو  
 المشهور من معناه اللغوي لاما هو بمعنى الشايت  
 يعني ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه ولا شك ان هذا  
 كما يصدق على الموجودات يصدق ايضا على المعدومات  
 واما ان نقول ان المازومات له شئ في الذهن او  
 في العلم كي صرح المصنف في شرحه للمفرد  
 مع البرهان نيتاً وابداه بقوله تعالى اذا اراد شيئا  
 ان يقول له كمن فيكون واعلم ان في هذا المقام  
 نظر وهو ان المازومات بين الشئيين عبارة عن ضرورة  
 تحقق احدهما عنه تحقق الاخر فعلى هذا يلزم  
 ان لا ينفك تحقق العلم بالمدلول عن تحقق العلم  
 بالدليل الصلا فحينئذ يلزم ان لا يصدق التعريف  
 الا على ما هو بين الاستنتاج من الدليل ان يحمل على  
 اصطلاح المتكلمين واما ان حمل على اصطلاح الاسوليين



فلا يصدق على دليل الصلوات هو كما هم مع انه يصدق على  
 ما ليس بالدليل عندهم عبارة عن امثاله كافية البينة  
 الانتاج بحسب المصطلح المميز ان فتايل وقوله وهو  
 المدلول الاظهر انه لا بعد من اجز التعميف **الامارة**  
 في اللغة هي العلامة وفي المصطلح عبارة عن الحكمة  
**التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول**  
 والنظام ان الماد بالعلم هو اليقين كما ذكرنا والظن  
 هو التصديق العاري عن الجزم ولهذا لا يصدق على  
 غيره من الادراكات اصلا **وقيل** ان هذا التعميف  
 ليس منعكس لانه لا يصدق على الامارة التي يلزم من  
 اليقين بها الظن لعدم شيء اخر واجيب عنه بانه الماد  
 بالوجود انهم من ان يكون هناك او خارجا ولا ينقض  
 التعميف بما ذكرتم لتحقيق الوجود والذهن فيه  
 فان قلت لا يجوز ان يكون لعدم وجود في الذهن  
 والا يلزم ان يكون له وجود في الخارج انه اذا كان الشيء  
 موجود في الذهن كان مقتضيا لوجود مطلق واذا  
 انصف بوجود مطلق سلب عنه عدم مطلق والا  
 يلزم اجتماع التقتضين واذا سلب عنه عدم مطلق  
 خارجي ايضا لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت  
 له الوجود الخارجي والا يلزم اربعة ارتفاع التقتضين  
 وهو محال قلت ان اردتم بالعدم المطلق رفع الوجود المطلق

معنى

بمعنى انه لا يتصرف الشيء بوجود اصلا كما هو الظاهر  
 فلا يلزم من سلب هذا الرفع رفع السلب الخارجي  
 لانه يكفي فيه صدق الوجود الذهني فقط وارادتم  
 به رفعاً في الحكمة للوجود فلا نسلم انه تقيض للوجود  
 في الحكمة لانه يجوز ان يصدق على شيء واحد بان  
 نعم ان هذا الجواب نظر من وجه اخر وهو ان ما يلزم  
 من العلم بالدليل في صورة النقص انما هو العلم بعدم  
 شيء اخر لا العلم بوجوده في الذهن ولا بوجوده في عدمه  
 فيه حتى يقيد تعميمه في دفع النقص فلا تمسك الجواب  
 ان يقال ليس المراد بالوجود هنا كون الشيء في  
 اولى الازمان بل في وقته وتبينه ومطابقته في  
 نفس الامر وهو متناول بجميع اقسام المدلولات سواء  
 كانت وجودية او غير مبنية لان الوقوع كما يجري في  
 الوجوديات يجري في الوجوديات ايضا لانه  
 اذا قيل وقع عدم فلان في وقت كذا في سنة كذا  
 لا ينسب الى الخطا الصلا نعم بقي هنا شيء اخر وهو  
 ان لفظ الوجود مشهور وحقيقة في كون الشيء في  
 العين او في الذهن واما اطلاقه على المعنى المذكور  
 واستحاله فيه اما بطريق الحقيقة او بطريق الجواز وعلى  
 كلا التقديرين بحسب التمرين في النعير فان الاخذ  
 ظهور التمييز المحيطة للماد واعلم ان هذا التعميف





لا يستقيم على الإطلاق المعقول لأن العلم بالدليل عند فهمنا  
يؤدي إلى العلم بالمدلول لا بغيره أما على اصطلاح الأصول فلما نرى  
أن سبب ما يصدق على بعض ما يصدق عليه الدليل الظني لكنه  
لا يصدق على جميعه لأن منه ما يكون ظنه سببا للظن بالمدلول  
فتأمل **وما يتوقف عليه وجود الشيء في الخارج أن كان**  
**واخلافه يسمى ركنا** كالقباض والفاقة والركون والسجود  
والإله والفخمة الأخيرة بالسنة إلى الصلاة **وأن كان خارجا**  
**فإن كان مؤثرا في وجود ذلك الشيء غلبة** كما مصلته  
بالنسبة إليها والآية وإن لم يكن الموقوف عليه الشيء الخارج  
عنه مؤثرا في وجود ذلك الشيء فشرطا أي يسمى شرطا كالظاهرة  
بالنسبة إليها فإن قلت إنه يوجب أن يكون العلم الغائبة  
شرطا لأنها خارجة عن مؤثره في وجود المعقول فنقول  
أن وجود الغاية لكونه متاخرا عن وجود المعقول لا يتوقف  
عليه وجود ذلك المعقول فلا كلام فيه وأما تصورها وتصورها  
والقصد إلى حصولها وإن كان مما يغاير الشروط عند الحكماء  
لكنه لا يبعد في أن يكون منها عند إرباب هذه القسمة و  
فهم الأصوليون وإنما قلنا ذلك بغاير الشروط عند فهمنا  
نهم بقولهم أن كل ما يتوقف عليه وجود الشيء فهو يسمى غلبة  
وتسموها إلى عدة أقسام بأن قالوا إن العلم إما أن يكون  
داخلا في المعقول أو خارجا عنه لا متعلق أن يكون  
بشيء فإن كانت الأولى فلما يكون المعقول بها بالفعل أو



أو بالقوة فإن كانت الأولى فاما أن يكون المعقول بها  
فسمى العلم الغائبة وإن كانت الثانية فسمى العلم  
الغائبة وإن كانت الثالثة فهي إما وجودية أو طر  
مية فالأولى هي الشرايط والآ والثانية هي ارتفاع  
للوانع وربما جعلوها من ثمة الفاعل وكذا حق  
والعلمة الثالثة في الأربع **والعلم الثامنة** لوجود الشيء  
في الواقع لا كل ما يطلق عليه اسم العلم الثامنة  
مطلق **جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء** وإنما قلنا  
أنه لم يرد حينئذ يف مطلق ما يطلق عليه العلم الثامنة  
لظهور أنه لا يصدق على علم العدم ما يتوقف عليه وجود  
الشيء فضلا عن أن يصدق عليه حمية وتقييد التوقف  
في أول القسمة بالوجود مما يعضده أيضا وقيل لو  
قيد بقوله من العلم الثامنة لكان أولى بنا على أن  
المؤثر والموقوف إنما هو الحاصل الثامنة لا البعيدة  
والجواب أن اسم العلم الثامنة حقيقة عند فهمنا  
جميع ما يتوقف عليه الشيء مطلقا فيندرج فيه العلم  
القمينة والبعيدة وأما العلم القمينة فتألف من  
الحقيقة لكنه جعلوها في حكم العلم الثامنة بنا  
على أنها مؤثرة مستلزمة للمحل وقد سميها غلبة  
تامة أيضا نظرا إلى الظاهر فحينئذ لا يحتاج إلى التقييد  
المذكور بل بحسب تركه وإنما استغفنا التاثر عن العلم

للمحل





فلا يقدح فيما نحن فيه لان العلة النامة ليس من لوازمها  
 ان يكون كل واحد من اجزائها مؤثرا في المعنوي حتى يمتد  
 من انتفاء الفاسد في التعريف فتدبر واعلم انه لو قال  
 العلة النامة تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء بمعنى انه لا يكون  
 وراءه شيء يتوقف عليه المعنوي لكان اولى ليدلنا بوجوبه اليه  
 عليه النقص بالعلل النامة البسيطة على ما قيل **وله تعليل**  
 هو في اللغة مصدر علمه اي سفاه سفاها بعد سفي و سفي  
 المصطلح اهل المناظرة عبارة عن معنى اخر **وهو يقين**  
**علة الشيء** والظاهر ان المراد بالعلة هنا ما يكون علة واسطة  
 في حصول النتيجة بقاها هو مطلوب لا علة تحقق الشيء  
 وما يتوقف عليه كجسب الخارج كما يقال في فهم  
 فلان يحصل اذا كان يستدل بدليل على شيئ ما هو  
 مطلوب منه وقد يكون تلك الواسطة مع ذلك علة  
 لتحقيق النسبة في الواقع ايضا كما هو البرهان العلمي الذي  
 يقيمه القيمة في الذهن والخارج لقولنا هذا متحقق  
 الاطلاط فهو محمول فلهذا محمول وقد لا يكون كذلك بل يكون  
 علة بجسب العلم والتعريف فقط كما في البرهان الاني الذي  
 يقيمه القيمة النسبة في الواقع دون لميتها فبقولنا هذا اثبتنا  
 وكل محمول فهو متحقق الاطلاط ينتج ان تحقيق هذا متحقق  
 الاطلاط **والمدللة** والنزوم والتلازم واللاستلزام كلها بجسب  
 اصطلاحهم معنى واحد وهي **كون الحكم مقتضى لآخر** اقتضا

ضمورا

ضروريا لا اتفاقيا كما في قولنا كلما كان الشيء انسان كان  
 حيوانا **والحكم الاول** اي المقتضى هو الملازم **والحكم**  
**الثاني** اي المقتضى هو **اللازم** وانما خص التعريف  
 بالملازمة بين الاحكام اما لانه ما يقع بين المفردات  
 من النزوم ليس بمعتبر عند اهل الاصطلاح وانما  
 لانه لا ينفك التلازم بينها عن التلازم بين الاحكام  
 فكانه انما تعرض كما هو محط لقوادس من اطراف الملازمة  
 واحال ما يعلم منه بالمقابلة على المقابلة ونقل عن  
 الامام الرازي شك في النزوم وهو انه لو لم يكن الشيء شيئا  
 لكان ذلك النزوم معدوما في الخارج او موجود فيه  
 لا سبيل الى شيء منها اما الى الاول فلانه لا فرق بين  
 الملازمة العددية وطردم الملازمة لانه لو لم يكن  
 كذلك لوقع التمايز بين العدديات وهو محال لان التمايز  
 من خواص الموجودات او اما الى الثاني فلانه لو كان  
 الملازمة بين الشئين موجودة لكانت مخافة لهما  
 البعثة لا مكان تحققها بدونها ولانها نسبة والنسبة لا يبد  
 ان تكون ماثرة للظرفين ورح لا يكونا بلزم تلك الملازمة  
 لاحدهما ام لا فان الاول الكلام الى تلك الملازمة الثانية  
 ويلزم التميز بين الملازمات الموجودة في الخارج وان كان  
 الثاني يمكن ارتفاعها عن الملازمات وهو لا يكون الا بكون  
 الاتفاق كما بينها فيلزم فيه ان عدم النزوم عليه من غير مقتضى



ولهو محال ويمكن ان يجاب عن هذا التشكيك لكل من المنا  
قضة والنقض والمخارضة اما الناقضة فبان نقول لانهم  
ان التماس من خواص الموجودات الخارجية بل بوجود  
غيرها ايضا كما بينت في الشرط والكشوط ولم يبين عدي  
العلمة ومعلومها فان قلت نحن نقول من المراسم لو لم يكن  
الملازمة موجودة في الخارج فلما جئوا امان يكون بين  
المتلازمين امتناع الانفكاك فيه ام لا فان كان المتلازم حقيقة  
فيه على تقدير انتقامه وان لم يكن لا يكون الملازم لازما  
لا الملازم ملزوما لانه حينئذ يجيب ان يكون بينهما جواز  
الانفكاك بين الشئين في الخارج اعتبارا من احدى امان يكون  
موجودا في الخارج والثاني ان يكون مظهرا للخارج بمعنى ان  
يكون احدى الظرفين ينتج في الخارج انفكاك عن الاخر فحل  
التدبير ان كان الاعتبار الاول اخيرا الشق الثاني منه قوله  
يلزم ان لا يكون الملازم لازما ولا الملازم ملزوما قلنا لا نسلم  
قوله لانهم يجب ان يكون احدهما جازما للانفكاك عن الاخر  
قلنا لا نسلم ذلك وانما يكون كذلك ان لو لم يكن بينهما  
امتناع الانفكاك بالاعتبار الثاني وهو محال بل يلزم من انتفا  
مبدء المجهول في الخارج انتفا الحل الخارجي فان العدم كالمعي  
معدوم في الخارج مع الاضي محمول على موضوعه محلا خارجيا  
وان كان اعتبار الثاني اخيرا الشق الاول قوله يلزم ان يكون الملازم  
موجودا في الخارج على تقدير انتقامه غير قلنا لا نسلم وانما

بار

وانما يلزم ذلك ان لو كان الحل الخارجي منافيا لانتفا  
مبدايه فيه وهو محال كما مر واما النقض فتوجهه ان يقال  
ان هذا الدليل بجميع معوماته في صحيح لتخالف الحكم المطلق  
عنه في الملازمات البديهة البينة او الكينية بالبراهين  
القضائية البقية واما المخارضة فتوجهها ان يقال ذلكم  
وان دل على مدعاكم ولكن عندنا ما يفيد وهو انه  
لو لم يكن لزوم شئ لشي كان كل من كل واحد من الامرين  
جائزا للانفكاك عن موصوفة وهو ظاهر ولا شك ان ذلك  
مع ان انفكاك جواز الانفكاك عن الشيء يستلزم امتناع الانفكاك  
المفروض الاستحالة وح يكون هو اضرار ولا شبهة في ان  
جواز الخرج وبعبارة اخرى للخرج امان ان يكون جواز الانفكاك  
ممتنع الانفكاك عن موصوفة ام لا فان كان الاول فوقع التلازم  
ههناك بلا اشتباه وهو يكفي مواعيل الاول وهو المظاوان  
كان الثاني لا يمكن التلازم ثم وهو محال لانه يلزم الانقلاب  
ح على انه ايضا يلزم انتفا مطلق لكم بنا **والدوران**  
**هو ترتيب الشئ على الشئ الذي تسلسل عليه** اي يكون  
الشئ بحيث يحصل عند حصول شئ اخر يترتب الشئ الاول  
بذلك الشئ الثاني بسبب حصوله عند مرة بعد اخرى وذلك  
الترتيب امان ان يكون وجود الاخر ما كترتب الملك على  
الهيئة فان وجوده مرثب على وجودها واما عند عدم الهيئة  
فلا يجب ان يكون الملك معدوما بجواز تحققه لشي اخر

بمعامل



كالبيع دينه او يكون غديا لا وجودا كالطهارة بالنسبة الى  
جواز الصلوة فان عدمه مترتب على عدمها واما عنده  
واما عنده وجودها فمجرد ان لا يجوز الصلوة بسبب  
النقص شرط اخر كاستقبال القبلة وغيره **او** اي يكون  
وجودا وندما كترتب وجوب الرجم على الزنا الصادر  
عن المحصن واشي **الاول** اي المترتب **هو الدابر** والفي  
الثاني المترتب عليه **المدار** وقيل ان بين التكرار والدوران  
عموما وخصو صا من وجه بناء على اجتماعهما في صورة تكون  
الدابر والمدار فيهما قضيتان متلازميتان يصلح ان يكون احد  
يهما علة للاخرى وصدق الدوران بدون التلازم في صورة  
تكون الدابر والمدار فيهما مفردين وصدق الملازمة بدون  
سواء استلزام وجودا لمحاول وجود علة وهذا البيان يفيد  
النسبة بين الدوران والملازمة الحكمية التي علم فيها المصنف  
رحمه الله فيما سلف واذا اردت بيانها بين الدوران ومع

